الفصل التاسع

الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة

هذا عنوان لموضوع ثاني مؤتمر استشراقى يُعقد فى جامعة « برنستون » الأمريكية ، وكان المؤتمر الأول قد عُقِد فى نفس الجامعة « برنستون » عام ١٩٤٧ فى أعقاب الحرب العالَمية الثانية وكان موضوعه : « الشرق الأدنى مجتمعه .. وثقافته » ودُعِىَ إليه أعضاء مسلمون من آسيا وإفريقيا .

أما هذا المؤتمر : « الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة » فقد عُقِد عام ١٩٥٣ ، والبحوث التى قُدِّمت فى المؤتمرين كلها تدور حول قُطب واحد ، هو تطور الفكر والحضارة الإسلامية فى جانب لتلائم روح العصر (؟!) هذا هو الهدف المعلن (البرىء) ، أما الأهداف الحقيقية من وراء هذه المؤتمرات التى موّلتها أمريكا ، ونظّمتها وأشرفت عليها فكانت بعيدة عن الأنظار حتى على الأعضاء المسلمين - الذين اختيروا بعناية خاصة - وذلك سيظهر من آرائهم وبحوثهم التى تقدّموا بها للمؤتمر . حيث توّرطوا فيما لا يُحمد عقباه ، ولم يسلم منهم أحد حتى الذين عُرِفوا بالغيرة على الإسلام فى أوطانهم ؟!

وكان اختيار الأعضاء من الجانبين - الأمريكى والإسلامى - يقوم على اعتبارات تخدم الأهداف المرجوّة من هذه المؤتمرات . فمثلاً كان الأمريكيون إما قسساً ورجال لاهوت ضليعين فى تخصصاتهم ، وإما رجال سياسة سبق لهم العمل ممثلين لبلادهم فى بلاد إسلامية ، ولذلك فإن ما كان يدور فى جدول

أعمال تلك المؤتمرات وطريقة معالجته مثيراً للريبة ، وكاشف القناع عن حقيقة الأطماع التى عُقِدت من أجلها المؤتمرات ، وتُعقد .

فمثلاً ... الدكتور « ميلر بروز » أستاذ الفقه الإنجيلى فى جامعة « ييل » له جهود متواصلة فى التبشير ضد الإسلام .

والدكتور « هارولد سميث » أستاذ ونائب ورئيس قسم الديانات بكلية « ووبستر » بولاية « أوهايوا » الأمريكية . وكان قبل هذا أستاذاً بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والدكتور « چون كريزويل » الذى كان ملحقاً للعلاقات الثقافية ببيروت .. هؤلاء وأمثالهم كانوا أعضاء فى هذا المؤتمر ممثلين صادقين لإدارة الولايات المتحدة العليا .

أما الأعضاء المسلمون فقد اختيروا من ثلاثة طوائف :

١ - الذين تخرجوا من الجامعات الأمريكية ، إما فى القاهرة أو فى بيروت .

٢ - الذين أتموا دراساتهم العالية فى جامعات أمريكا نفسها .

٣ - الذين يشغلون مناصب قيادية فى بلادهم كوزراء المعارف أو رؤساء تحرير الصحف ، ولم يُعرف عنهم صلابة فى دينهم .

وقَلَّ أن يُختار عضو مسلم لا تنطبق عليه الشروط السابقة . وحتى هؤلاء قد بهرهم كرم الضيافة . وسحرهم بريق الحضارة الغربية فراحوا - فى لين وخفة - يحاولون التوفيق بين الشريعة الإسلامية والحضارة الغربية ونُظُمها الوضعية . وعلى حساب الإسلام - طبعاً - فقد أحسوا أن الإسلام متهَم أمام الحضارة الغربية فراحوا يُزيِّفون الإسلام بإلباسه ثياباً مستعارَة ، وطبعاً هذا هو المطلوب لأمريكا صاحبة « الائتمار » والمنفقة السخية عليه .

وننقل للقارىء الكريم مقتطفات من وقائع المؤتمر [١] :

---

(١) الجدير بالذكر أن مؤسسة فرانكلين نشرت وقائع المؤتمر فى كتاب باسم المؤتمر نفسه : « الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة » .

فالأستاذ الدكتور مصطفى الزرقا ، وهو مَن هو فى مجال الدعوة والفقه يقدِّم تنازلات تحت أضواء المؤتمر الباهرة فيقول : « فالصفة الدينية فى الفقه الإسلامى لا تنافى أنه مؤسَّس على قواعد مدنية بحتة (؟!) منتجة لفقه متطور كفيل بوفاء الحاجات العصرية وحل المشكلات النابتة فى الطريق » (ص ١٥٧) .

وفى هذا الكلام عدة أخطاء منها تعميم أن الفقه الإسلامى كله مؤسَّس على قواعد مدنية بحتة يعنى مثل القوانين الوضعية . وهذا مطلب مرغوب فيه عند المستشرقين .

ومنها : إخضاع الفقه للحاجات العصرية بدلاً من إخضاع الحاجات العصرية لكليات الفقه الإسلامى . وسيأتى أن « العضو » قد ورَّط نفسه فى مخالفات صارخة إرضاءً لمطامع المستشرقين وإن كانت النية حسنة ، فيما نرجِّح .

ومنها : نسبة التطور للفقه الإسلامى ، وهذه عبارة كالسكين ذات الحدين فقد يُراد منها تنازل الفقه الإسلامى عن أحكام سابقة بالحِلِّ أو المنع ، فيحلِّل ما مُنِعَ ، ويمنع ما أُحِلَّ . وهذا مطلب آخر يسيل له لعاب المستشرقين والمبشِّرين ومن ورائهم الاستعمار (؟!) .

ولو أن « العضو » قال : إن الفقه الإسلامى بما فيه من أصول كلية صالح لاستيعاب كل المعاملات المستحدَثة ، وإصدار أحكام لها فى إطار الأصول العامة للإباحة والمنع ، لشكر الله والناس له موقفه . ولأثابه الله خيراً ، أما أن ينحدر هذا الانحدار فالأمر جد خطير .

ويقول عن الحدود الإسلامية : « فإذا لوحظ أن تطبيق بعض عقوبات الحدود الأربعة [١] أصبح متعذراً فى أى زمان أو مكان فمن الممكن تطبيق عقوبة أخرى ولا يوجب هذا ترك الإسلام » (؟!) (ص ١٥٨) .

وهذه محاباة ظاهرة لفكر المستشرقين ، وتصديق لدعاواهم ودعاوى المبشِّرين الذين يطعنون فى التشريع العقابى الإسلامى ، ويرون فى قطع يد السارق ،

---

(١) يقصد عقوبات : الزنا - السرقة - شرب الخمر - الردّة .

وجلد الزانى (غير المحصن) وجلد شارب الخمر ، يرون فى ذلك قسوة ووحشية . فجاء كلام الدكتور الزرقا محاولة « طريفة » لإسقاط الحدود ، و « سخيفة » فى نفس الوقت .

وهو - كذلك - فى ذكره للحدود الإسلامية اقتصر على « الجَلْد كعقوبة للزانى ، وأهمل « الرجم » فلم يكن أميناً فى العرض ، ولا حريصاً على « شخصية » الإسلام .

وخطأ فاحش وقع فيه الدكتور الزرقا وهو بصدد الحديث عن نشاط البنوك فى الغرب ، ومنها تقاضيها الفائدة الربوية على القروض ...

فماذا قال الدكتور الزرقا يا ترى ؟ اسمع :

« إن هذه المشكلة : يمكن حلها فى مبادىء الشريعة الإسلامية بطرق عديدة (منها) الرجوع إلى تحديد الحالة الربوية التى كان عليها العرب ، وجاءت الشريعة بمنعها . إذ كان المرابون يتحكمون كما يشاءون فى الفقير المحتاج إلى القرض الإستهلاكى لا « القرض » الاستثمارى » (؟!) (ص ١٥٩) .

وهكذا مضى الدكتور الزرقا يتودد للغرب ليرضى عن الإسلام وعلى حساب الإسلام - وحده - وكان بوسعه أن يتحدث عن مزايا الاقتصاد الإسلامى ، ومنها حظر الربا ، ويبيِّن المضار التى تترتب على الربا الفردى والجَماعى . وكان بوسعه أن يقول للقوم : إن تحريم الربا ليس وقفاً على الإسلام . فقد حرَّمته اليهودية وحرَّمته المسيحية قبل الإسلام - وإن لم يسلم التحريم فى اليهودية من تحريف - وأن كثيراً من زعماء الفكر الغربى الإصلاحى قد ذموا الربا مثل « مارتن لوثر » الذى وصف فوائد الربا بالسرقات المقنَّعة .

*

وإذا ودعنا الدكتور الزرقا وكانت كلماته فى المؤتمر « معاول » حَطَّم بها حصون الفقه والتشريع لإحداث ثغرات ينفذ منها أعداء الإسلام للانقضاض على الإسلام نفسه . فإننا نقف أمام « قذائف هدم » أخرى . ولكن فى هذه المرة مصوَّبة ضد « العقيدة الإسلامية » فقد كان من أعضاء المؤتمر الدكتور فضل

الرحمن الهندى . فقد اشترك ببحث عن « الفلسفة الإسلامية الحديثة » وشطر الإسلام شطرين .

أحدهما الإسلام فى عصر النبى ﷺ وسماه : « الإسلام الكلاسيكى » ثم كان الشطر الثانى عنده هو « الإسلام فى العصر الحديث » وقال :

إن الإسلام الحديث متأثر بالمذاهب الغربية ، وهو الذى قامت من أجله فى الهند « جامعة عليكره » التى أنشأها السيد أحمد خان وسماها عند إنشائها : « الكلية المحمدية الإنجليزية » (؟!) .

ويدعوا ؛ الدكتور فضل الرحمن الهندى - صراحة - إلى إعادة النظر فى العقائد الإسلامية ، لأن المعرفة تسير - دائماً - إلى الإمام ولن تتوقف . يقول الدكتور فضل :

« إن العقل الإنسانى لا يقف قط ، والمعرفة دائماً تسير إلى الأمام ، وكل تغيير كبير فى رأى الإنسان عن العالَم يستلزم ترجمة جديدة وإعادة تغيير للحقائق الأساسية للعقيدة » (ص ٩١) .

وهذا خطأ محض ؛ لأن العقيدة خبر صادق يُتلقى عن الوحى - هذا فى الإسلام - ويقام على صدقها قواطع الأدلة . وليست العقيدة - وبخاصة الإسلامية - مجالاً للنظر والتعديل . ولكن المنافسة فى إرضاء - الخصوم - دعت الدكتور فضل الرحمن الهندى إلى هذا الحد من الاستخفاف بالإسلام وأصوله . ويبدو أن الأدوار كانت قد وُزِّعت بعناية . فذاك للإطاحة بالشريعة ، وهذا للإطاحة بالعقيدة . ، وهلم جراً يا ترى .

*

وتعال معى إلى نموذج آخر شديد الخطورة . فقد كان من أعضاء المؤتمر المسلمين الدكتور آصف على فيظى الإسماعيلى المذهب (أحد مذاهب الشيعة) وكان سفيراً لبلاده « الهند » فى مصر . قدَّم الفيظى هذا بحثاً للمؤتمر عنوانه : « القانون الإسلامى واللاهوت فى الهند .. مقترحات لاتجاه جديد » يدور هذا البحث حول النظر فى الإسلام ومحاولة إخضاعه لحضارة الغرب المعاصرة ، وللفكر اليهودى وجميع المعارف العصرية (؟!) .

على أن يتم ذلك بالتدريج لا طفرة (؟!) ولا نريد أن نطيل فى الحديث عن بحثه . ولكننا ننقل منه فقرات وجيزة دالة على انسياق الرجل وراء خصوم الإسلام ، ومنهم المستشرقون . يقول الفيظى :

« ينبغى أن يُعاد النظر فى اللاهوت الإسلامى من جميع نواحيه (؟!) وينبغى أن تستخدم الفلسفة الحديثة ، والميتافيزيقا - يعنى البحث العقلى ، والأخلاق وعلم النفس والمنطق - فى صياغة القواعد الأساسية وإعادة تقريرها » (؟!) .

(ص ٤١١)

إنها دعوة إلى « ذبح الإسلام » و « تقطيعه أشلاء » فى أحد مجازر المستشرقين ، وبتدبير من أمريكا الداعية لعقد المؤتمر ، والمختارة لأعضائه والمنفقة عليه بسخاء فى أرضها وفى إحدى جامعاتها وعلى يد عميل من عملائها .

ثم يقول الفيظى : « فالتيار المعاصر من الفكر الأوروبى ، والتقدم العظيم الذى حققه المفكرون البروتستانت (؟!!) منذ أيام لوثر ... وتأملات المفكرين اليهود وغيرهم فى العالَم الحديث يجب أن تستخدم فى بصيرة لتقوِّى وتجدد اللاهوتية الإسلامية » (ص٤١١) .

أشهد أن هذا الرجل حينما قال هذا القول أنه لم يكن يحقق من الإسلام فى نفسه شيئاً سوى النسبة الظاهرية إلى الإسلام والمسلمين ، وكيف يكون مسلماً حقاً وهو يدعو إلى الإمساك بتلابيب الإسلام وتقديمه إلى النصارى واليهود ليطوِّروه ؟! أهذا كلام يصدر من عاقل ؟ كلا واللّه . أهذا كلام يصدر من مسلم صادق فى إسلامه ؟! كلا واللّه ، ويقينى أن اتصالات « ما » جرت بين منظمى المؤتمر وبين هؤلاء الأعضاء المارقين ، وكُلِّف كل عضو بما يناسب أهواءه وصلته بالإسلام . فجاءوا إلى المؤتمر وقالوا منكراً من القول وزوراً .

*

ثم جاء دور أندونسيا . وقد مثَّلها فى المؤتمر (إياه) الدكتور محمد كفراوى ، وكان يشغل منصب السكرتير العام لوزارة الشئون الدينية فى بلده ، وكان نصيب هذا الرجل من النفاق لمنظمى المؤتمر له وزن وتقدير لدى خصوم الإسلام ... وننقل من كلامه فقرتين كذلك ليشترك معنا القارىء فى تصور الهوة التى تردى فيها :

قال : « إن إنشاء وزارة للشئون الدينية فى أندونسيا ، إنما جاء توسطاً بين النظرية العلمانية المسيحية التى تفصل الدولة عن الكنيسة ، والنظرية الإسلامية التى توحِّد بينهما » (؟!) (ص ٣٧٩) .

ومعنى هذا أن الدكتور كفراوى يقول لأمريكا ومنظمى مؤتمرها : إننا (أندونسيا) صرنا دولة نصف مسيحية ونصف إسلامية بل إننا خطونا خطوة رائدة للمصالحة بين المسيحية والإسلام (؟!) .

وقال الكفراوى : « إن حكومته تعين المساجد والكنائس على قدم المساواة (؟!) وتحمى بقوة القانون النشاط التبشيرى الأجنبى منه والأندونيسى » (؟؟) (ص٣٧٩) .

أى أن أندونسيا فوق مساواتها بين المسجد والكنيسة توفر كل أسباب الأمن والحرية والراحة للمبشِّرين الذين يُنَصِّرون المسلمين فى أندونسيا . سواء أكان المبشرين محليين أو كانوا عالميين قد وفدوا إلى أندونسيا من الخارج .

وهذا - بالطبع - يُسعد أمريكا وغيرها من الدول الصليبية ويُسعد السادة المستشرقين ؛ لأنه نجاح لهم وأى نجاح ؟!

هذا ما تيسَّر نقله من وقائع المؤتمر . ولك - الآن - أن تسأل :

إذا كان هذا هو ما قاله المسلمون المشتركون فى المؤتمر ، وفيه كفر صراح فماذا قال المستشرقون يا تُرى ؟

ولنا أن نجيب : إنهم اكتفوا بعبارات التشكيك « المغطى » ورسم الخطط ولم يعوزهم السادة المسلمون إلى شئ يقولونه . فقد عبّروا عن آمال الصليبين فى وضوح . ولا نملك ونحن ننهى الحديث عن هذا المؤتمر إلا أن نقول :

أولاً : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ، إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً ﴾ [١].

ثانياً : « ربنا : لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا » .

* * *

(١) الكهف : ٥